الذكاء الاصطناعي ودوره في إدارة مسائل الأحوال الشخصية

Artificial Intelligence and Its Role in Managing Personal Status Issues

بلحبيب سامية

[1] جامعة وهران 1 أحمد بن بلة (الجزائر)، belhabib.samia@univ-oran1.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/25 تاريخ القبول: 2026/09/10

ملخص:

تمكنت تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة والمتطورة من اقتحام جميع المجالات متغلغلا في شتى القطاعات حيث تجاوزت إمكاناته المجالات الصناعية والتجارية لتصل إلى الحقول الحساسة التي تتطلب قدرا عاليا من الدقة ومنها القضاء الذي يعالج مختلف القضايا والأحوال، منها الأحوال الاجتماعية والعائلية المعروفة بالأحوال الشخصية المحكومة بالعرف والدين والقانون إذ أصبحت عرضة للاختراق ولم يعد هنالك ما يسمى بالأسرار والمشاكل العائلية لدخولها في مجال ومرمى الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي دفعنا إلى البحث عن دور الذكاء الاصطناعي في إدارة مسائل الأحوال الشخصية وضوابطه القانونية في ظل التحديات الراهنة المرتبطة بخصوصية هذه الأنظمة الذكية.

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي، إدارة، الأحوال الشخصية.

Abstract:

Modern and advanced artificial intelligence technologies have succeeded in penetrating all fields, spreading across various sectors. Their capabilities have gone beyond industrial and commercial domains to reach sensitive areas that require a high degree of accuracy, including the judiciary, which deals with different types of cases and situations. Among these are social and family matters known as personal status issues, which are governed by custom, religion, and law. These issues have become vulnerable to intrusion, and there is no longer such a thing as secrecy regarding family problems, as they have entered the sphere and scope of artificial intelligence. This reality has prompted us to examine the role of

artificial intelligence in managing personal status issues and its legal controls in light of the current challenges related to the privacy of these intelligent systems.

Keywords: Artificial Intelligence; Management**;** Personal Status.

---

*

1. مقدمة:

يشهد العالم في الآونة الأخيرة تطورا غير مسبوق في تقنيات الذكاء الاصطناعي التي باتت تمثل ثورة معرفية وتكنولوجية أصرت في مختلف مناحي الحياة اقتحمت بقوة مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية وفرضت نفسها كأداة تحليلية وتفسيرية وسلوكية يمكن أن تساهم في فهم للإنسان والمجتمع، إذ باتت تطبيقات الذكاء الاصطناعي قادرة على تحليل النصوص ودراسة الأنماط اللغوية وتتبع التغيرات الاجتماعية بل والمشاركة في إنتاج المعرفة الإنسانية ذاته ويستعمل الذكاء الاصطناعي في طائفة واسعة من المجالات ويؤثر على كل جانب من جوانب الإبداع تقريبا، ويعد من أهم التقنيات الحديثة التي تساهم بشكل ملحوظ في التطور التقني السريع من جهة وتقليل أعباء بعض الأعمال واختصار مدة تنفيذها بالإضافة إلى تخفيض تكلفتها من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي لا يزال في مراحله المبكرة نسبيا إلا أن تطبيقاته قد أظهرت إمكانيات هائلة في العديد من المجالات بما في ذلك القضاء.

وبما أن القضاء يعالج العديد من النزاعات بما في ذلك نزاعات الأحوال الشخصية بدأت بعض الأنظمة القضائية في العالم بإدخال الذكاء الاصطناعي لتحسين وتسيير عمل القضاء، يشمل هذا الاستخدام في معالجة الملفات وتحليل المعطيات ودعم اتخاذ القرارات القضائية وتقديم خدمات أفضل للمتقاضين وحتى تسريع إجراءات التقاضي من خلال معالجة كميات هائلة من المعلومات والوثائق بسرعة ودقة تفوق القدرات البشرية التقليدية، وهذا ينعكس إيجابا على سرعة البث في قضايا الأحوال الشخصية خاصة الملفات التي تتسم بالتعقيد أو التراكم ، فعلى الرغم من تأثيره العميق على تطوير أنظمة العدالة لكن يتطلب ذلك توفر ضمانات قانونية وأخلاقية لحماية الحقوق الفردية والحفاظ على شفافية النظام القضائي.

إشكال البحث: يتمحور الإشكال الذي تعالجه دراستنا على التساؤل التالي:

ما مدى فعالية تطبيق الذكاء الاصطناعي في إدارة مسائل الأحوال الشخصية في ظل التطور التكنولوجي؟

يتفرع عن هذا الإشكال التساؤلات التالية:

- ما هو الذكاء الاصطناعي، و كيف بدأ استخدامه في المجال القانوني ؟
- ما هي دواعي استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي؟
- كيف يوظف الذكاء الاصطناعي في إدارة مسائل الأحوال الشخصية دون المساس بجوهر العدالة؟

أهداف البحث: كما تظهر أهداف البحث في:

- بيان هيمنة الذكاء الاصطناعي على شتى مجالات الحياة.
- التعرف على أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحالية والمستقبلية.
- الإسهام في إثراء المكتبة القانونية للنوازل والمستجدات في مجال الذكاء الاصطناعي في القضاء والأحوال الشخصية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الحديث عن الذكاء الاصطناعي أمرا مستجدا في المجال القانوني لا سيما في مجال العدالة الأسرية، كما أن البحث في مجال الذكاء الاصطناعي وكل ما يتعلق بالإشكالات القانونية أضحى من الأمور المفروضة ذلك أن الدراسات في مثل هذه المجال محدودة مقارنة بالمواضيع الأخرى نظرا لحساسية هذه الأخيرة ودورها الكبير في خدمة الفرد كان لابد من التفكير بجدية في إدراج الذكاء الاصطناعي في عملية اتخاذ القرارات القضائية وإن كانت المسألة ليست بالسهولة التي تبدو عليها نظريا للتحديات التي تواجه تقنيات الذكاء الاصطناعي بصفة عامة في المجال القانوني وميدان العدالة على وجه الخصوص.

منهج البحث:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا اعتماد على المنهج الوصفي الذي تضمن توضيح مفهوم الذكاء الاصطناعي وتقنياته ومدى إمكانية استخدامه في مجال العدالة، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي وذلك بجمع المادة العلمية من الكتب والمقالات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وتقنيات الذكاء الاصطناعي ، كما أننا استعنا ببعض أدوات المقارنة في بعض الجوانب لخدمة معطيات البحث.

وباعتبار استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة موضوعا معاصرا والدراسات فيه نادرة لا يزال محل دراسة ومحاولة لمعالجة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الأحوال الشخصية وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمت باعتماد طريقة التقسيم الثنائي لموضوع البحث بحيث تضمن محورين كالتالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي ودواعي استخدامه في مجال التقاضي.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الأحوال الشخصية.

2. الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي ودواعي استخدامه في مجال التقاضي:

من الصعب الاتفاق أو الوصول إلى تعريف جامع مانع للذكاء الاصطناعي فقد تعددت تعريفات العلماء والباحثين له كل على حسب تخصصه وتوجهه، وقبل أن نبين معناه لابد من سرد تاريخ تطبيقه في مجال المجال القانوني ودواعي استخدامه في مجال التقاضي:

1.2 تاريخ تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني:

يعد مصطلح الذكاء الاصطناعي مصطلحا حديثا ظهر سنة 1956م عندما أقيم مؤتمر علمي في جامعة دارت موث الأمريكية حيث اقترح فيه الباحث جون مكارثي استخدام هذا المصطلح للدلالة على الآلات التي تحكي الذكاء البشري وتؤدي وظائف العقل البشري.

غير أنه يرجع تاريخ تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني إلى قرابة أربعة عقود من الزمن ابتداء بمحاولات تقنين التفكير القانوني إلى تطوير نماذج تمثل المعرفة القانونية بشتى مناحيها، منها ما هو قائم على القواعد القانونية، ومنها ما هو قائم على الحجاج القانوني، ومنها ما هو قائم على السوابق

القضائية، كما أنه شهد مجال الذكاء الاصطناعي القانوني تطبيقات متنوعة منها تحليل النصوص بالاستعانة على اللغة الطبيعية، تحديد الأنماط المتشابهة، استخراج المعلومات القانونية والتنبؤ بالأحكام القضائية.[1]

2.2 دواعي استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي:

يساعد الذكاء الاصطناعي في تسهيل عملية جمع المعلومات والبيانات حيث تساعد برمجياته الموظفين في قطاع العدالة في الوصول إلى المعطيات في وقت قياسي من أي مكان وفي أي وقت، كما أنه يساهم في تسريع إجراءات التقاضي فبفضل ميزته المتطورة والسريعة تقضي على تراكم الملفات وبالتالي توفر الوقت والجهد وتوفر الأمان للمستندات، التخلص من ازدحام المحاكم وتراكم القضايا إذ تخفف الآلة الذكية مهام القاضي بشكل كبير مما يساعده للوصول إلى أفضل الحلول في أقرب وقت.[2]

3.2 تعريف الذكاء الاصطناعي: يتكون هذا المصطلح من كلمتين هما الذكاء والاصطناعي، ولكل منهما معنى خاص سنتعرف على معناهما كما يلي:

1.3.2 الذكاء لغة: قال الليث: الذكاء من قولك قلب ذكي إذا كان سريع الفطنة وقد ذكي بالكسر يذكى ذكا، ويقال ذكا يذكو ذكاءً وذكُو فهو ذكيّ.[3]

2.3.2 الاصطناعي لغة : هو ما كان مصنوعا غير طبيعي[4]، والاصطناع افتعال من الصنيعة، واستصنع الشيء: دعا إلى صنعه.[5]

3.3.2 تعريف الذكاء الاصطناعي اصطلاحا: اختلف الأكاديميون وأهل العلم في تعريف وتحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي نذكر منها:

---

[1] عبد الرحمان صباح الصواغ، أكتوبر 2024، ص 427.

[2] عبد الرحمان أحمد الحارثي، 2025، ص 403-404.

[3] ابن منظور، 2005، ص38.

[4] أحمد مختار عمر، ص 287.

[5] ابن منظور، المرجع السابق، ص 291.

عُرف بأنه: "**جزء من علم الحاسبات الذي يهتم بأنظمة الحاسوب الذكية**"[1]، **وعرّف كذلك بأنه: "علم قادر على بناء الآلات التي تؤدي مهاما تتطلب قدراً من الذكاء البشري عندما يقوم بها الإنسان**".[2]

أما التعريف الأقرب إلى الذهن والمحاكي للواقع ما عرفه صلاح الفضلي حيث ذكر بأنه: "**القدرة على التصرف كما لو كان الإنسان هو الذي يتصرف من خلال محاولة خداع المستجوب وإظهار كما لو أن إنسانا هو الذي يقوم بالإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل المستجوب**".[3]

ويمكن إسقاط هذا التعريف في مجال القضاء بأن يتولى الذكاء الاصطناعي إرشاد المتقاضين وتوجيههم نحو الغرف أو الأقسام المختصة وتنقيط الأشخاص الذين يلجئون للمحاكم بشكل أوتوماتيكي كما يمكنه تولي مهمة القاضي بأن يسمع الدعوى والشهود ويدرس القضية بكل تفاصيلها ثم يصدر حكما مسببا.

4.3.2 التعريف القانوني للذكاء الاصطناعي:

بما أنه ليس من مهمة التشريع تبيان المفاهيم وتحديد معناها فإن المشرع الجزائري لم يقوم بتعريف الذكاء الاصطناعي ولا بالإشارة إلى تطبيقاته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على عكس بعض التشريعات وإنما قام بتنظيم المعاملات الإلكترونية حيث سمح بإبرام العقود بالوسائل الإلكترونية حيث قام بتعريف التجارة الإلكترونية في المادة 6 من القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية بأنها: " **النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية**".[4]

---

[1] بشير علي عرنوس، 2008، ص9.

[2] ثائر محمد محمود، 1426هـ، ص 9.

[3] صلاح الفضلي، 2019، ص 147.

[4] قانون رقم 18-05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، جريدة الرسمية، العدد 28، 16 مايو 2018.

في حين نجد تعريف للمشرع الأمريكي للذكاء الاصطناعي في قانون لجنة الأمن القومي للذكاء الاصطناعي حيث عرفه بأنه: " ... **نظام اصطناعي يتم تطويره في برامج الكمبيوتر، أو الأجهزة المادية، أو أي سياق آخر يحل المهام التي تتطلب شبيهة بالبشر لكل استقبال، أو إدراك، أو تخطيط، أو تعلم، أو اتصال أو فعل جسدي...**" [1]

نستنتج من خلال هذه التعريفات أن كلها تصب حول معنى واحد وإن اختلفت الألفاظ بسبب اختلاف مجالات تطبيقه حيث يتم تلخيص تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه نسخة إلكترونية مشابهة للإنسان.

3. تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة مسائل الأحوال الشخصية الزواج والطلاق أنموذجا:

قبل التطرق لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة مسائل الأحوال الشخصية لابد من توضيح معنى الأحوال الشخصية إذ به يزول الغموض والإبهام ويتيسر الفهم:

1.3 تعريف الأحوال الشخصية:

1.1.3 لغة: حال الشيء: صفته، وحال الإنسان ما يختص به من أموره المتغيرة الحسية والمعنوية.[2] والشخص جمعه أشخاص وشخوص وشخاص، وهو كل جسم له ارتفاع وظهور والمراد به إثبات الذات فاستعير لها لفظ الشخص.[3]

2.1.3 التعريف الفقهي: : أما من الجانب الفقهي فقد عرفها وهبة الزحيلي بأنها: " **الأحكام التي تتصل بعلاقة الإنسان بأسرته، بدءا بالزواج، وانتهاء بتصفية التركات أو الميراث"**

كما أشار إلى أن هذا المصطلح قانوني أجنبي يقابل الأحوال المدنية أو المعاملات المدنية وقسم الجنايات.[4]

---

[1] منسل كوثر، 2023، (المرجع السابق)، ص 471.

[2] ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، ص 184.

[3] ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، ، ص 45.

[4] وهبة الزحيلي، ص 6487.

وأول من استعمل هذا المصطلح هو الفقيه المصري محمد قدري باشا في القرن العشرين حيث وضع مجموعة فقهية سماها " الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية" التي تضمنت الزواج، الطلاق، الوصية، الحجر، الميراث والهبة.[1]

كما عرفت بأنها: " **مجموعة القواعد القانونية التي تتعلق بحالة الإنسان السياسية، والعائلية، والفردية، من جنسية ونظام أسرة، واسم الشخص وأهليته، وما قد ينتابها من انعدام أو نقص أو مانع يستتبع وجود ولاية أو وصاية أو تقديم، وكذلك مسائل المواريث والوصايا ...**"[2]

وعرفها نبواييه بأنها تشمل القوانين أو النصوص التشريعية وقواعد العادات التي تنظم حالة الأشخاص وأهليتهم والمسائل المتعلقة بالوصاية والولاية.[3]

3.1.3 التعريف القانوني: قد بذلت عدة محاولات لتحديد المقصود من الأحوال الشخصية من الجانب القانوني ولعل أول محاولة ما صدر عن محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر في: 1934/06/21م الذي قررت فيه أن: " **الأحوال الشخصية هي مجموعة ما يتميز به الإنسان عن غيره من الصفات الطبيعية، أو العائلية، التي رتب القانون عليها أثرا قانونيا في حياته الاجتماعية، ككونه إنسانا ذكرا أو أنثى، وكونه زوجا أو أرملا أو مطلقا، أو أبا شرعيا، أو كونه تام الأهلية أو ناقصها لصغر السن أو عته أو جنون، أو كونه مطلق الأهلية، أو مقيدها بسبب من أسبابها القانونية**".[4]

أما المشرع الجزائري فلم يتطرق إلى تعريف دقيق للأحوال الشخصية لا في قانون الأسرة الجزائري ولا القانون المدني باعتباره الشريعة العامة وإنما حدد المواضيع التي تدخل ضمن هذا المجال وهو ما يستنبط من نص المادة 1/10 من القانون المدني إذ تنص على: " **يسري على الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم**

---

[1] بلحاج العربي، 1999، ص 14.

[2] سليم عصام أنور، 2008م، ص 22-23.

[3] الطيب زروتي، 2013، ، ص 145.

[4] تناغو سمير عبد السيد، ص 274.

قانون الدولة التي ينتمون إليها بجنسيتهم"[1]، نستنتج من مضمون هذه المادة أن الأحوال الشخصية في القانون الجزائري تندرج تحت مجموعة من الصفات اللصيقة بالشخص كالاسم والموطن والحالة العائلية التي تشتمل على الزواج والطلاق و الحضانة والنفقة والميراث وغيرها.

2.3 تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الزواج والطلاق أنموذج:

1.2.3 تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الزواج: (الزواج الإلكتروني)

أولى الفقه الإسلامي وفي مقابله القانون الجزائري عناية خاصة لعقد الزواج لأنه يختلف عن غيره من العقود باعتباره النواة الأولى لبناء المجتمع وميثاق غليظ بين الزوجين لذلك اشترط الشارع والمشرع عدة أركان وشروط لانعقاده تتعلق بالعاقدين والمعقود عليه وشروط في الصيغة التي هي الإيجاب والقبول وهي التي تهمنا في هذه الجزئية حيث نصت المادة 9 من قانون الأسرة الجزائري على أنه : **"ينعقد الزواج بتبادل رضا الزوجين"** ونصت المادة 1/10 على أنه: **" يكون الرضا بإيجاب من أحد الطرفين وقبول من الطرف الآخر بكل لفظ يفيد معنى النكاح شرعا".**[2]

تم اعتماد ما يسمى بالزواج الإلكتروني أو الزواج الذكي في عدة دول ويقصد به: "**ذلك العقد الذي يبرم بين الزوج والزوجة عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة عن طريق الكتابة أو المشافهة، فيجتمع المتعاقدين زوج وزوجة في أماكن متفرقة من خلال شبكة الانترنيت، ويبدأ العقد من وقت الاطلاع على الإيجاب المرسل من خلال هذه الشبك**ة" [3] (وتعد هذه المسألة من من النوازل كونها من الأمور المستحدثة التي طرأت على هذا العقد ثار حولها نزاع بين الفقهاء ولا يسعنا المقام لذكرها).

---

[1] الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

[2] قانون رقم 84-11 مؤرخ في 09 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005.

[3] مزوزي أحمد بن يوسف، 2021، ص 14.

فجمهورية مصر العربية اعتمدت على المأذون الإلكتروني حيث يقوم هذا الأخير بتجهيز كافة البيانات من خلال قاعدة البيانات التي برمج عليها فيتم من خلالها تحديد بيانات كلا الزوج والزوجة لصيانة العقد. [1]

كما أطلقت المملكة العربية السعودية خدمة العقد الإلكتروني إذ يستطيع المقبلون على الزواج من خلال بوابة وزارة العدل الإلكترونية إدخال بيانات الزوجين والتفاصيل والشروط وكل المعلومات المطلوبة، ثم يحدد موعد لحضور المأذون لمجلس العقد، وبعد أن يتحقق من توفر شروط وأركان عقد الزواج ويتحقق من البصمة الإلكترونية من خلال الجهاز الذكي يوثق نسخة إلكترونية لعقد الزواج دون الحاجة لوثيقة زواج ورقية.[2]

وفي المقابل أتاحت دولة الإمارات العربية في عام 2017 خدمة توثيق عقد الزواج ، حيث يجتمع الزوجين والولي والشهود في مجلس واحد عن طريق الروبوت كوسيط بين المتعاقدين وبين القاضي الذي يستطيع عن بعد التحكم في حركة الروبوت فيظهر للحاضرين في شاشة الروبوت ليقوم بدوره من تلقين صيغة النكاح لكل من الزوجين وسماع شهادة الشهود، بعدها يتم طباعة وثيقة الزواج وتسليمها للمتعاقدين (زوج وزوجة) .[3]

غير أن الجزائر لم تشهد أي حالة للزواج الإلكتروني سواء بالصورة التي اعتمدتها الدول السابقة الذكر أو بأي صورة أخرى ولعل السبب راجع في قدسية الزواج من جهة، ومن جهة أخرى أن القانون لم ينظر في هذا النوع من العقود باعتباره تعاقدا عن بعد يحتاج إلى تأطير قانوني لأنه لا يتوافق مع نصوص قانون الأسرة الجزائري الحالي، ولكن هذا لا يعني أنه ليس لديها القدرة على مواكبة التقدم التكنولوجي بل تسعى إلى ذلك وهذا ما نلتمسه من نص المادة 25 مكرر من قانون الحالة المدنية إذ نصت على إحداث سجل وطني آلي للحالة المدنية لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ونصت المادة 25 مكرر/1 على

---

[1] أفنان طارق شمس الدين، 2025، ص 37.

[2] مزوزي أحمد بن يوسف، المرجع السابق، ص18.

[3] القباني، ص 1262-1263.

احتواء السجل الرقمي كافة العقود المشار إليها في المادة 6 من نفس القانون[1] والتي من ضمنها سجل الزواج، لكن المعمول به حاليا هو أخذ صورة رقمية للسجلات الورقية وإرسالها إلى مصلحة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية عملا بنص المادة 6، هذا كمرحلة أولية يمكن أن تتطور حتى يتم عقد الزواج بصورة كاملة عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة.[2]

2.2.3 تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الطلاق:

تقودنا هذه الصورة إلى التعرض إلى القاضي الذكي الذي عُرف بأنه: " **جهاز حاسوبي في ذاته قاضيا إلكترونيا دون تدخل العنصر البشري بما له من سلطة تقديرية في إصدار الأحكام**" أو هو: " **استخدام الخوارزميات أو الروبوتات في معالجة المعلومات المقدمة من قبل الخصوم في الدعوى وتحديد النصوص المطبقة عليها ومقارنتها مع الحالات المشابهة لها في القضايا السابقة**".[3]

من هذا التعريف نستنتج أنه يمكن للزوج والزوجة تقديم مجموعة من البيانات والحجج للقاضي الذكي لدراسة قضيتهما من كافة جوانبها.

حيث تمكنت تقنيات الذكاء الاصطناعي من حل المشكلة بين الزوج والزوجة وذلك من خلال تحميل الشخص لتطبيق GPT على هاتفه ثم يحكي مشكلته مع زوجته فيقوم هذا البرنامج بتحليل الموقف ودوافعه مع اقتراح عدة حلول تساعدهما على تخطي المشكل ببساطة، ولتطوير هذا التطبيق اعتمد المطورون في شركة OPEN ALL على أطباء وأخصائيين نفسانيين متخصصين في العلاقات الأسرية

---

[1] قانون رقم 14-08 مؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق 9 غشت سنة 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية.

[2] مزوزي أحمد بن يوسف، ص 19.

[3] لبنى السعيدي، 2022، ص 24.

لتحسين مهاراته حتى يتمكن من إبداء رأي صائب يحسن من طبيعة العلاقة بين الزوجين مما يقلل من معدلات الطلاق.[1]

كما تستخدم منصة Modria بديلا عن التقاضي في الفصل بين مختلف النزاعات من بينها نزاعات الطلاق، إذ تبدأ المنصة بوحدة التشخيص التي تجمع المعلومات ذات الصلة ثم تلخص وحدة التفاوض مواطن الوفاق والفراق وتقدم على أساسها اقتراحات لحل المشكلة، فإن لم تسفر هذه التقنية عن تسوية النزاع انتقلت إلى وحدة الوساطة.[2]

فرغم كل ما يقدمه الذكاء الاصطناعي من فوائد إلا أن تدخله في مجال القضاء يبقى محفوظا وتدخل الآلة فيه لا يحقق المقاصد المنشودة منه لأنه كما قال ابن فرحون عنه أنه مقام عالي، ومنصب نبوي، به الدماء تعصم وتسفح، والأبضاع تحرم وتنكح، والأموال يثبت ملكها ويسلب، والمعاملات يعلم ما يجوز منها ويحرم، ويكره ويندب.[3]

فالذكاء الاصطناعي ليس بديلا عن القضاء أو القانون، بل هو أداء مساندة ومساعدة تعزز كفاءة إدارة مسائل الأحوال الشخصية بما فيها الزواج والطلاق بشرط استخدامه ضمن أطر قانونية وأخلاقية واضحة.

---

[1] القباني بسمة مصطفى أحمد، المرجع السابق، ص 1266.

[2] عبد الرحمان صباح الصواغ، المرجع السابق، ص 435.

[3] ابن فرحون اليعمري، 1968، ص 1.

4. خاتمة:

في ختام هذا البحث الذي تناول الذكاء الاصطناعي ودوره في إدارة مسائل الأحوال الشخصية فقد تم التوصل إلى عدد من النتائج كما وضع البحث مجموعة من التوصيات والاقتراحات وذلك كالآتي:

– إن ضبط مفهوم جامع مانع للذكاء الاصطناعي يعد أمرا مستعصيا نظرا لاستخداماته المتنوعة وسرعة تطوره ومواكبته للواقع.

– إن تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي المتسارعة تشكل خطرا على البشرية لتغلغله في كافة المجالات وهذا ما يخشى فقدان السيطرة عليه.

– يعتبر الذكاء الاصطناعي آلة مساعدة للإنسان عامة والقاضي خاصة بحيث لا يمكن التسليم باستقلاليته في إدارة القضاء.

– تساهم الآلة الذكية في تحسين قطاع العدالة والرفع من جودة العمل والتقليل من الأعباء وربح الوقت.

– يكمن دور الروبوت في توثيق عقود الزواج بصورة رقمية كخطوة للاستغناء عن العقود الورقية.

–يساهم الذكاء الاصطناعي في تسريع إجراءات التقاضي بين الزوجين المتخاصمين.

–التوصيات:

– ضرورة سن قوانين تضبط استخدامات الذكاء الاصطناعي والحدّ من برامجه.

– ضرورة وضع موظفين في القطاع القضائي وتدريبهم على استعمال الآلة الذكية.

– عمل دراسات ميدانية لبيان مدى جودة الاستعانة بالروبوت في توثيق عقود الزواج والطلاق.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- ابن منظور محمد بن مكرم، (2005)، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت.
- عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة.
- عرنوس علي بشير، (2008)، الذكاء الاصطناعي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة.
- محمود محمد ثانر، عطيات فليح صادق، (1426هـ)، مقدمة في الذكاء الاصطناعي، مكتبة المجتمع العربي، عمان.
- الفضلي صلاح، (2019)، آلية عمل العقل عند الإنسان، عصر الكتب للطباعة والنشر، القاهرة.
- الزحيلي وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، سورية/دمشق.
- العربي بلحاج، (1999هـ)، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية.
- أنور عصام سليم، (2008)، أصول الأحوال الشخصية لغير المسلمين، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- زروتي الطيب، (2013)، القانون الدولي الخاص، تنازع القوانين، مطبعة الفسيلة، الجزائر.
- عبد السيد سمير تناغو، النظرية العامة للقانون، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- الساعدي جليل، السعيدي لبنى، (2022)، التقاضي بواسطة الذكاء الاصطناعي (القاضي الذكي أنموذج)، دراسة في القانونيين الأمريكي والصيني، المؤسسة الحديثة للكتاب.
- اليعمري ابن فرحون، (1968هـ)، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مكتبة كليات الأزهرية.

الأطروحات:

– كوثر منسل، (2023)، تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية، قسم قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة/ الجزائر.

المقالات:

– الصواغي صباح عبد الرحمان، (2024)، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قضايا الطلاق: إمكاناتها التقنية وضوابطها الفقهية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد خاص.

– أحمد الحارثي عبد الرحمان، الدروبي محمد علي، (2025)، إجراءات التقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي مقاربة فقهية قانونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد 14، العدد 01.

– أحمد بن يوسف مزوزي، (2021)، مسايرة قانون الأسرة للتطور التكنولوجي في مجال إبرام عقد الزواج، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 1.

– طارق شمس الدين أفنان، (2025)، توثيق عقود الزواج باستخدام الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة–الجزائر، المجلد 14، العدد 1.

– بسمة مصطفى أحمد القباني، الأحكام الفقهية للذكاء الاصطناعي في القضاء والإفتاء والأحوال الشخصية، مجلة الزهراء، جامعة الأزهر– كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة، العدد 34.

النصوص القانونية:

– الأمر رقم 75–58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

– قانون رقم 84–11 مؤرخ في 09 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم بالأمر رقم 05–02 المؤرخ في 27 فبراير 2005.

– قانون رقم 14–08 مؤرخ في 13 شوال عام 1435 الموافق 9 غشت سنة 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 70–20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية.